أصل القطاع الخاص الجزائري

د. عيسى مرزقة: أستاذ محاضر "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر - باتنة -

الملخص:

إن عدم مساهمة القطاع الخاص الوطني بصور فعالة في مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر بعد الاستقلال، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الثاني في سنة 1966، والذي يمنح للقطاع الخاص المنتج تشجيعات معتبرة، يرجعه المختصون إلى عدة أسباب منها:

1- الغموض في القوانين.

2- تناقض القوانين والتوجه الايديولوجي في تلك الفترة.

3- مستوى التأهيل لأصحاب رؤوس الأموال.

4- أصل الرأسماليين الخواص الذي لا يسمح لهم بالتحول بسهولة إلى القطاع الإنتاجي.

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل النقطتين الثالثة والرابعة والمتعلقتين بأصله وتكوينه، ليبحث هل فعلا يعتبران من الأسباب التي أدت إلى عدم مشاركته بصورة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؟. وما هي الفئات الأكثر تأقلما والمنتجة للثروة؟.

Résumé :

La non participation effective du secteur privé national aux efforts de développement économique et social de l'Algérie après l'indépendance, surtout après la promulgation en 1966 de la loi sur l'investissement privé malgré les importants encouragements, est selon les spécialistes causée par :

1- L'ambiguité des lois.
2- Les contradictions entre les lois et la tendance idéologique des années soixante.
3- Le niveau de formation des détenteurs de capitaux.
4- L'origine des patrons Algériens.

Cette article s'intéresse aux points trois et quatre, pour voir si vraiment l'origine et le niveau de formation des patrons Algériens sont la cause principale de cette défaillance, et qu'elle est la catégorie qui est plus apte à participer au développement économique et social, en s'adaptant aux lois et produisant de la richesse ?

أصل القطاع الخاص

الكلمات الدالة:

الرأسمال الخاص – التنمية الاقتصادية والاجتماعية – الفئات الاجتماعية – قانون الاستثمار.

إن البحث عن أصل رؤوس الأموال الخاصة، يقودنا بالضرورة إلى البحث عن معرفة الفئات الاجتماعية المالكة له وكيفية حصولها عليه، والأهم من هذا مدى قابليتها للتحول والمساهمة في إنجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن رؤساء المؤسسات الخاصة "أرباب العمل" يشكلون في الغالب فئة اجتماعية غير معروفة بصورة واضحة، فعدة تساؤلات تطرح عن أصلهم الاجتماعي والمهني، منها:

- هل البرجوازية الجزائرية هي وريثة للملاكين العقاريين الكبار؟ حيث أننا نعلم أن 4% من الملاكين الزراعيين المسلمين كانت لهم أكثر من 40% من المساحة الزراعية لغير المعمرين في فجر الاستقلال.[1]
- هل أن ظروف الاستعمار والثورة التحريرية هي التي أدت إلى هجرة الجزائريين إلى تونس والمغرب وفرنسا؟ حيث كانوا يملكون في هذه الدول صناعات صغيرة سواء مع شركاء من البلدان نفسها أو لحسابهم الخاص.
- هل هي التي أدت إلى تراكم رأس المال لديهم واكتسابهم تجربة المؤسسات الصغيرة؟ فهل هم هؤلاء أنفسهم الذين يملكون نشاطات اقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال؟
- هل هم أغنياء ساعدتهم ظروف الحرب؟ حيث كانوا يُتاجرون على الحدود الجزائرية.
- هل هم عمال وحرفيون سواء في خارج الوطن أو في الداخل؟ وبعد الاستقلال تركت لهم ورشات ومصانع المعمرين الذين كانوا يعملون عندهم، أو بيعت لهم بأسعار رمزية.
- هل هي برجوازية نشأت بعد الاستقلال نظرا لوجودها في مراكز السلطة السياسية والعسكرية والإدارية؟.

- هل هي ظروف التأميمات في القطاع الفلاحي بتطبيق الثورة الزراعية وحتى قبلها، هي التي أدت إلى تحويل نشاطاتهم من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى؟

إن هذه التساؤلات مهمة جدا, لأن الإجابة عنها تمكننا من دون شك من معرفة على الأقل شيئين اثنين هما:

1- إن معرفة الأصل الاجتماعي والمهني "لأرباب العمل" ستعطينا فكرة عن مدى مساهمتهم المستقبلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

2- معرفة مدى قابلية "أرباب العمل" إلى التحول من نشاط اقتصادي لآخر، ومدى تعاملهم مع القوانين واحترامها.

إن الأصل الاجتماعي والمهني "لأرباب العمل" غير موحد، حيث ينقسم إلى أربع فئات اجتماعية. <<إن استعمال مصطلح فئة بدل طبقة اجتماعية، يرجع في الأساس إلى أن الشروط الثلاثة الأساسية لتعريف الطبقة الاجتماعية غير متوفرة في المجتمع الجزائري غداة الاستقلال، فالطبقة الاجتماعية تعرف على أساس:

- العلاقة مع وسائل الإنتاج.
- وعي المرء بموقعه الطبقي ومصالحه.
- التنظيم السياسي لدعم مصالح الطبقة>>.[2]

1-1- فئة المفاوضين التجاريين "Négociants".

"تتكون هذه الفئة من رجال أعمال ساعدتهم ظروف الحرب التحريرية. فهم خاصة من برجوازية الجنوب والجنوب الشرقي للوطن، حوالي نصفهم من المزاب وواد سوف وبسكرة والمسيلة، أو من الشرق على الحدود التونسية، لكون هذه المناطق تساعد على التبادل التجاري. منحدرين من العائلات الكبيرة التي كانت تجوب المغرب العربي الكبير، معتمدين في تجارتهم على المقايضة".[3] كما اشتغل أسلافهم في التجارة متجولين ما بين تونس وإفريقيا السوداء مرورا بجنوب وشمال الجزائر، معتمدين في التبادل على الحبوب والتمور وخصوصا على المواد الغذائية ذات الصنع الفرنسي. كما أن هذه العائلات تنتمي إلى الأسر الدينية الكبيرة والمعروفة باسم "الشرفة".

أما عن علاقتهم بالاستعمار الفرنسي، فبحكم نوعية عملهم وبحكم انتمـــائهم إلى المناطق الحدودية، فلم تكن لديهم ثروة في شكل أملاك عقارية، وبالتالي حتى في المناطق الـــتي وصل إليها الاستعمار، لم يسهل عليه انتزاع أموالهم منهم.

إن عدم اهتمامهم بالملكية العقارية لم يكن مطلق، فهم صحيح لم يهتموا بالملكيـــة العقارية كالمباني وخاصة الأراضي، ولكن في المرحلة الأخيرة من الاحـــتلال، أيـــن كانـــت الظروف تساعد على ذلك، ففضلوا شراء الورشات الصناعية والمحلات التجاريـــة في المـــدن الكبيرة.

أما من الناحية السياسية، فتُعرف هذه الفئة بعدم تعاملها سياسيا مـــع الاســـتعمار الفرنسي، حيث لا نجد فيها البشاغا والقايد ولا نواب مالية، وهذا راجع إلى عدم استقرارهم في مكان واحد نظرا لطبيعة نشاطهم، وبالتالي لم تكن الوضعية السياسية من اهتماماتهم الأولى.

أما من ناحية تكوينهم المهني، فإن "أرباب العمل" المنتمين إلى هذه الفئة الاجتماعية قد تكونوا في المدارس الفرنسية، بحيث نجد 18% منهم فقط لم يدخلوا المدارس الفرنســـية، واكتفوا بالتعليم في المدارس القرآنية، وأن أكثر من السدس (6/1) تحصل على شهادة الدراسة الابتدائية، وتقريبا النصف تابع الدراسة في الثانويات والتعليم العالي لفترة زمنية، كما يوضـــح ذلك الجدول رقم (1).

الجدول رقم (01): نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة المفاوضين التجاريين "Négociants".

لم يدخلوا المدارس	الابتدائي بدون شهادة	الابتدائي بشهادة	المتوسط – الثانوي – التقني	العالي	المجموع
18	25	15	35	7	100

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, p. 68.

إن الذين لم يدخلوا المدارس الفرنسية ويتعلمون في المدارس القرآنيـــة، يواصـــلون تعليمهم حتى الخامسة أو السادسة عشر من عمرهم، وعالبا ما يتركون المؤسسة التعليميـــة في الثامنة عشرة من عمرهم، ليتولوا مهام المؤســـة مع الأب أو الأخ في شكل شركاء.

الجدول رقم (02): الأصل الاجتماعي لفئة المفاوضين التجاريين (%).

مهنة الأب						
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري في الإدارة الفرنسية	عامل	فلاح	المجموع
55	36	2	7	/	/	100

مهنة أفراد العائلة								
صناعي – مفاوض	تاجر – حرفي	مهنة حرة	إطار	موظف	عامل إداري	عامل	فلاح	المجموع
55	9	1	6	18	2	4	5	100

Source : J. Peneff : les industriels algériens, page 63.

إن أغلبية عناصر هذه الفئة ينتمون أو ينتسبون بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، فأغلبيتهم لهم أباء أو أقارب أعضاء في الجمعية، ويساهمون في تمويل المدارس والمساجد وكذا الإيواء لأعضاء هذه الجمعية، فتعاونت معهم الجمعية على تغيير وضعهم الاجتماعي، لأن أنصار الجمعية كانوا يرون أن النشاط الاقتصادي هو وحده الكفيل بأن يخرج المسلمين من الدرجة السفلى ويسمح لهم بالتالي أن يواجهوا بقوة متساوية الاقتصاد الكولونيالي. <<لقد وجدت البرجوازية في نداء جمعية العلماء المسلمين، تحرير للفرد وتخليصه من تأثيرات بعض أفكار الشيوخ، ومن ناحية ثانية وجدت الإطار الملائم لوضع حد لهيمنة التجار اليهود المدعمين من طرف السلطة الاستعمارية، والسماح للتجار الجزائريين بتغطية التراب الوطني، رغم العراقيل والقيود التي تفرضها الإدارة الاستعمارية والمتمثلة في القانون الذي يمنع تنقل المسلمين بدون إذن>>.(4)

إن من بين العوامل المساعدة لهذه الفئة في تجارتها، هو التنظيم العقلاني الذي نادت به جمعية العلماء، وكذا خلق نظام تأمين وبنوك مستمدة من الشريعة الإسلامية. أما في المرحلة الأخيرة من الاستعمار، فلقد كان تطور تجارتهم نتيجة للهجرة الريفية وسهولة الإجراءات، مما

سمح لهم بالتوسع خاصة في المدن الكبيرة. كما سمحت لهم الأموال من شراء مخازن ومحلات أو بنايات.

ابتداء من منتصف الستينيات وبعدما تأكدوا من الاستقرار السياسي وملاحظين النجاح الذي لقيه بالنسبة للبعض في المؤسسة الصناعية الصغيرة، وكذا الضمانات والتشجيعات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966 (**القانون رقم 284/66** المؤرخ في **15 سبتمبر 1966**)، الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الإنتاجية، بدأ توجههم نحو النشاطات الصناعية.

1-2- فئة التجار والحرفيين.

إن أفراد هذه الفئة منحدرين من عائلات بسيطة (مثلا عائلات مالكة من 10 إلى 20 هكتار)، قد أخذوا تجربة التجارة في المرحلة الاستعمارية، فبعضهم كان من تجار المواد الصناعية والبعض الآخر من ممثلي الشركات الأجنبية في الجزائر. كما أن من خصائص هذه الفئة مغادرة الريف في مرحلة الشباب ليفتحوا محلات تجارية مع الأباء أو الأخوة في المدن الكبيرة في السنوات ما بين 1940 ،1950، حولوا المحلات التجارية لمختلف السلع إلى محلات متخصصة في نشاط واحد. كما تخصص بعضهم في البيع بالطرق الحديثة، مستعملين من حين لآخر دوريات يقومون بها في أسواق الأرياف، متخلين عن طريقة الاعتماد على البيع في المحلات فقط. وهذا أيضا نتيجة لتأثير الطريقة المستعملة من قبل والتي سمحت لهم بتراكم رأس المال التجاري.

"إن أعضاء هذه الفئة قد اعتمدوا بالدرجة الأولى على نظام العمل العائلي، منحدرين من عائلات المزاب (منطقة غرداية) والقبائل، يعرفون بالتجار المتجولون".[5] من خصائصهم التجارة في القرى، كونوا وجمعوا رؤوس الأموال التي سمحت لهم بفتح متاجر في المدن الكبيرة في الوطن، خاصة في الجزائر العاصمة وحتى في فرنسا. وجدوا أنفسهم في بداية الاستقلال يملكون ثروة، كان يصعب تشغيلها في قطاع التجارة وهذا لسببين رئيسيين هما:

1- التخوف من تأميم قطاع التجارة وخاصة التجارة بالجملة والتجارة الخارجية.

2- إن هذا القطاع بالنسبة لهم في تلك الفترة بدأ يعرف تشبع نسبيا، وبالتالي فإن أرباحه لم تبقى مضمونة بالشكل الذي كانت عليه في السابق، وربما تعلموا من تجربة الدول المتقدمة في بداية الثورة الصناعية، حيث لم تعد أرباح قطاع التجارة

مشجعة أكثر من أرباح القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تخوفهم من وضع ثروتهم في البنوك.

هذين السببين كانا وراء توجيه استثماراتهم إلى الفروع الإنتاجية، ولكن بتخصيص الاستثمارات في إنتاج المواد الغذائية، خاصة تلك التي كانت تستورد من فرنسا.

إن هذه الأساليب المتعددة والمتنوعة في التجارة، قد سمحت لهم بتكوين ثروة كبيرة في فترة لا تتعدى الجيلين، مضاعفين لمصادر الربح بفتح محلات عديدة في مختلف المدن، وتسليمها للاخوة أو للأبناء، مما سمح بنشوء فئة كبيرة من التجار الصغار في وقت وجيز، حيث وصل عددهم إلى ثلث (3/1) العاملين المسلمين في المدن، وهذا خاصة في المرحلة الأخيرة من الاحتلال.

الجدول رقم (03): الأصل الاجتماعي لفئة التجار والحرفيين (%).

مهنة الأب						
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري في الإدارة الفرنسية	عامل	فلاح	المجموع
/	55	12	11	11	11	100
مهنة أفراد العائلة						
صناعي – مفاوض	تاجر – حرفي	مهنة حرة	إطار	موظف	عامل إداري	عامل	فلاح	المجموع
23	27	8	7	13	7	14	1	100

Source : J. Peneff : les industriels algériens, page 65.

إن نوع التجارة التي تقوم بها هذه الفئة، يتطلب مستوى معين من التعليم، لذا نجد أن أغلبيتهم درسوا في المدارس الفرنسية، 12% فقط لم يدخلوا المدارس، والنصف منهم تابع الدراسة حتى المرحلة الثانوية، أو درس بالمراسلة. إن هذا راجع لحرص الأباء على تعليم أبنائهم قبل تسليمهم بعض المهام، نظرا للمشاكل التي تلقوها في التجارة من جراء أميتهم، ونظرا لإمكانياتهم المالية التي تسمح بذلك.

الجدول رقم (04): نسب التدريس في المدارس الفرنسية بالنسبة لفئة التجار والحرفيين.

لم يدخلوا المدارس	الابتدائي بدون شهادة	الابتدائي بشهادة	المتوسط الثانوي – التقني	العالي	المجموع
12	28	12	42	6	100

Source : J. Peneff : les industriels algériens, page 68.

إن هذه الفئة، وبفضل ما تملكه من رؤوس أموال من ناحية، وكذا مستوى التعليم الذي توصلت إليه من ناحية ثانية، قد أصبحت بعد الاستقلال السياسي مباشرة، وبفضل التشجيعات التي منحت من طرف الدولة، في وضعية ساعدتها على دخول مجال الاستثمار الصناعي، وهذا بخلق وحدات صغيرة وبسيطة ممولة بفضل تراكم رأس المال التجاري. كما اتجه أفراد هذه الفئة إلى الخارج ليتعاقدوا مع أصحاب مصانع مشابهة في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وأخذوا منهم التجربة في التسيير، وعملوا على أن تشمل العقود المساعدة التقنية لفترة معينة مقابل شراء الآلات والمواد الأولية والنصف مصنعة الضرورية لوحداتهم الإنتاجية.

1-3- فئة العمال.

تتكون هذه الفئة من نوعين من العمال، عمال عند المعمرين وعمال مغتربين. هم عمال مؤهلون للقيام بأعمال صناعية بفضل ما تعلموه عند الحرفيين الأوروبيين وفي الورشات الصناعية والشبه صناعية والحرفية. هذا التأهيل وهذا الاستعداد من ناحية، وظروف الجزائر في بداية الستينيات من ناحية ثانية، قد ساعدهم على شراء ورشات المعمرين بشروط مالية ميسرة.

إن فئة العمال والعمال المغتربون تشكل نسبة كبيرة في تكوين ما يسمى بالصُناع الجزائريين حاليا، فهم يشكلون حوالي 30% من الإجمالي، ولكن وحداتهم صغيرة ومتواجدة في مناطق هامشية. ففي الكثير من الحالات ونضرا لنوعية نشاطهم يحولون جزء من منازلهم إلى ورشات للتفصيل والخياطة أو صناعة الأحذية مثلا. لكن ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه "الرأسمالية الناشئة" ذات الجذور الشعبية، فإنها بقت حيوية، فإذا فشل صاحب الوحدة، فإنه يجد بسهولة مشتري للورشة ليعيد بدوره تجربة أخرى في نوع آخر من النشاط.

إن إحصائيات 1976، أوضحت أن هناك حوالي 4000 صاحب عمل من هذا النوع[6] وأغلبيتهم لهم ورشات إنتاجية في ميدان تفصيل وخياطة الألبسة والأحذية وهي تشغل أقل من 5 عمال.

إن الهجرة إلى أوروبا وخاصة فرنسا، قد ساعدت العمال على التأقلم مع المحيط الصناعي. كما تجدر الإشارة إلى وجود تعليم تقني في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، ولكنه كان محدودا جدا، فساعد فئة معينة من أبناء المسلمين على متابعة دروسهم فيه، وهذا راجع في الأساس إلى عدم الاهتمام وحماس العنصر الأوروبي بهذا النوع من التعليم في تلك الفترة.

الجدول رقم (05): نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة العمال والعمال المغتربون.

لم يدخلوا المدارس	الابتدائي بدون شهادة	الابتدائي بشهادة	المتوسط الثانوي- التقني	العالي	المجموع
31	33	12	22	2	100

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, p. 83.

إننا نجد في هذه الفئة أبناء الفلاحين والتجار الصغار الذين ساعدتهم ظروف معينة، دون أي تعليم يُذكر. "فهم مجموعة بحثت عن العمل في سن مبكر في السابعة أو الثامنة من عمرهم، فساهمت الظروف القاسية التي مروا بها في أخذ التجربة في الميدان بفضل مساعدة بعض رؤساء العمل. كما ساعدهم في ذلك احتكاكهم بالعمال المؤهلين وتقبلهم لإنجاز أي عمل يطلب منهم، مهما كانت شروط العمل سيئة".[7]

الجدول رقم (06): الأصل الاجتماعي لفئة العمال (%).

مهنة الأب						
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري في الإدارة الفرنسية	عامل	فلاح	المجموع
/	22	13	/	33	32	100

مهنـــة أفراد العائلة								
صناعي مفاوض	تاجر – حرفي	مهنة حرة	إطار	موظف	عامل إداري	عامل	فلاح	المجموع
21	11	1	5	10	13	34	5	100

Source : J. Peneff, les industriels algériens, p. 63.

إن ما يمكن أن يقال عن هذه الفئة، هو التعود والتأقلم مع مهن وشروط عمل سيئة ومتغيرة، تعمل بكل جهد على أخذ كل ما هو نافع من معرفة في مصانع الأوروبيين سـواء داخل الوطن أو خارجه، مما سمح لها في فجر الاستقلال، الأخذ بزمام الأمور بالنسبة للمصانع المهجورة من طرف المعمرين أو التي بيعت لهم بشروط ميسرة، معتمدين في أغلب الأحيان على مدخرات أفراد العائلة.

يمكننا القول أننا نلاحظ أصلين متفرعين "لأرباب العمل"، والمنحدرين من الأوساط الشعبية، فمن ناحية الفلاحين المنحدرين من عائلات معروفة وأصحاب أملاك أخذت منهم من طرف المعمرين، مما اضطرهم للعمل المأجور سواء داخل الوطن أو خارجه، ومن ناحية أخرى فئة محرومة من كل شيء، فهم أبناء رعاة أو حماسة.

إن أهمية هذه "الرأسمالية" ذات الجذور الشعبية، توضحها جزئيا ظـروف الجزائـر الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في فجر الاستقلال. ففي ظل غيـاب الاسـتثمار الصناعي من طرف الفئات البرجوازية الأخرى، نظرا لتخوفها من السياسة المعتمدة من طرف السلطة في تلك الفترة، والمتصفة بالغموض تارة والتناقضات تارة أخرى، خاصة فيما يتعلـق بدور القطاع الخاص في التنمية، مما جعلها لا تغامر بالاستثمار الصناعي، تكون بذلك تركت المجال للفئات الأخرى وفي مقدمتها فئة العمال، الذين رغم إمكانياتهم المالية المتواضعة، كـانوا يعرفون كيف يسايرون القوانين، مما سمح لهم من أخذ مكانة في الاقتصاد الوطني والمحافظة عليها بفضل التوسع السريع الذي أحرزوه.

1-4- فئة المقاولون "الجدد".

رغم تشعب أصلها وتكوينها خاصة في ظل الاستقلال، وفي إطار إستراتيجية التنمية المعتمدة، إلا أنه يمكن اعتبارها كقاعدة لقطاع خاص جديد في الجزائر. إنهـا متكونـة مـن محترفين في المجال الصناعي والخدمي، اخذوا التجربة من خلال تواجدهم في مراكز تسـيير

القطاع العام. تتكون من الشباب نسبيا، لهم تكوين عالي ومتخصص، وفي نفس الوقت أدركوا المكانة الجديدة التي يمكن للقطاع الخاص أن يتحصل عليها، بفضل بروز توجهات جديدة للتنمية مع بداية الثمانينيات.

إن هذه الفئة التي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالفئات الثلاث الأخرى في الوقت الحالي، قد تأخذ مكانة هامة في المستقبل نظرا للتحولات الجارية في الاقتصاد الوطني، والتي أدت في العشريتين الأخيرتين إلى اعتماد نظام اقتصاد السوق، وكذلك التحولات على المستوى الدولي، وبالتالي الاعتماد أكثر على الإمكانيات الوطنية بما فيها القطاع الخاص.

إن التساؤل المطروح، يكمن في كيفية تمكن هذه الفئة من أن تكون في ظل تنمية اقتصادية ذات توجه "اشتراكي" أن تعزز سلطتها السياسية لكي تدعم سيطرتها الاقتصادية على عكس ما جرى في الدول الأوروبية؟ وهل يمكن أن نعتبر هذا التحول انحراف على المبادئ التي نص عليها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964، وحتى بيان أول نوفمبر 1954؟ والتي تؤكد كلها على منع أو عرقلة البرجوازية من التطور، لأنها ستكون من دون شك عائق أمام تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية؟ أم أن حالة أو وضعية الجزائر، قد شهدتها دول أخرى من قبل دون أن تتخلى عن مبدأ العدالة الاجتماعية؟.

إن التحولات التي بدأت منذ بداية الثمانينيات بما فيها مناقشة ملف القطاع الخاص على أعلى مستوى في السلطة، وصدور قانون الاستثمار الثالث، ونقد القطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والاستقلالية، وكذا الضمانات والتشجيعات التي منحت للقطاع الخاص من قبل، أي في إطار قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966، قد اعتبرها البعض بمثابة تنازل قدمته الدولة للبرجوازية نظرا لتفاعل قوى داخل السلطة ووجود تيار مدعم لها.

"إن هذا ينعكس واضحا في خطب وتصريحات الرئيسين والاختلاف بينهما، ففي الوقت الذي كان يشير فيه الرئيس بن بلة بعنف إلى البرجوازية، فإن الرئيس بومدين نادرا ما يشير إليها كطبقة، ويظهر هذا واضحا خاصة بعد التبني الرسمي للتسيير الذاتي، فعناصر البرجوازية في السلطة، إما استقالوا أو انتقلوا إلى المعارضة السرية. في نفس الوقت انقسمت البرجوازية لقسمين، الأول معارض والثاني مؤيد للتسيير الذاتي".(8)

إن البرجوازية في الجزائر كانت تتحكم بواسطة جهاز منظم متواجد في السلطة، وفي نفس الوقت نجد العلاقة العكسية، فالنظام لجأ إليها، أي إلى البرجوازية الناشئة، مما جعلها تعزز مراكز قوتها داخل أجهزة الدولة وتوليها للسلطة السياسية.

فبفضل العمل على تدعيم هذه المكتسبات وصلت البرجوازية في تحالفها مع فئة البيروقراطيين والعسكريين إلى قوة اقتصادية وسياسية داخل المجتمع الجزائري.

لقد تزامنت هذه الوضعية مع النتائج الضئيلة، إن لم نقل السلبية لعدد كبير من مؤسسات القطاع العام، والتي هي نتيجة خاصة لسوء التسيير لهذه المؤسسات، وعدم الاهتمام واللامبالاة من طرف العمال والمسؤولين عن تسييرها، وقد يكون هذا متعمد في أغلب الحالات. كما عمل المسيرون على إبرام العديد من العقود دون دراسة حقيقية لمشاكل المؤسسة واحتياجاتها، مما جعلها تبذر أموال كبيرة خاصة بالعملة الصعبة، دون التأثير الإيجابي على مردودية المؤسسة، إضافة إلى اتخاذ قرارات على مستوى مركزي ليست لها صلة بواقع ومشاكل المؤسسة.

إن هذا الواقع، والمتمثل في تعزيز مراكز البرجوازية إلى أن أصبحت قوة اقتصادية من ناحية، وواقع القطاع العام من ناحية ثانية، إضافة إلى التحولات الخارجية وخاصة في المعسكر الشرقي سابقا، قد جعلت عدد كبير من المسؤولين يقتنعون أنه لا سبيل للخروج من هذه الوضعية الصعبة، إلا بتغيير أساليب التسيير السابقة، وهو ما أدى إلى التخلي عن النهج السابق للتنمية واعتماد النهج الليبرالي، مبررين ذلك بالنتائج الإيجابية التي تحققت في الدول المجاورة ودول جنوب شرق آسيا.

إن دراسة الأصل الاجتماعي والمهني "لأرباب العمل في الجزائر" قد مكنتنا من استخلاص النتائج التالية:

1- إن المستوى المهني للصناع الجزائريين ضعيف، لأنهم لم يتلقوا تكوينا خاصا، ولكن تعلموا بفضل التجربة والممارسة الميدانية يوميا. ففي هذه الإطار يقول أحد الصناع "في هذا الميدان، يجب أن يكون الإنسان نشيط، ويتصرف بحكمة وبسرعة حسب الموقف"، وهذا هو الأمر الغالب عند الصناع الذين انحدروا من أصول متعددة ووضعيات مختلفة، نتيجة لظروف تاريخية خاصة بكل فئة.

2 إن ظروف الانتقال التي أحدثها خروج المعمرين الأوروبيين من جهة، والفراغ الصناعي الذي أحدثه "أرباب العمل" الفرنسيين من جهة ثانية، والحماس العمالي لتنشيط هذه الممتلكات واستغلالها بصور مختلفة (التسيير الذاتي، النشاطات الخاصة)، وكذا عجز البرجوازية المحلية للتكفل ماليا وتقنيا من شراء الوحدات الصناعية الكبيرة وإدارتها، قد حتم على الدولة إنشاء قطاع عام. فتكون القطاع العام الذي ساعد بدوره الصناعات الخاصة الموجودة وكان عاملا مساهما في نشوء الفئة الرابعة من "أرباب العمل".

3- لقد كان للبرجوازية المنحدرة من فئات مختلفة، الفضل في إعطاء دفعة قوية للصناعة الخاصة في الجزائر، وخاصة بعد قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966 (**لأن القانون الأول الذي صدر سنة 1963 كان موجها خاصة للأجانب**)، عندما وضحت السلطة الجديدة نواياها اتجاه هذا القطاع، خاصة الاستثمار في الفروع الإنتاجية.

4- إن مؤسسات التجار والعمال سابقا، يمكن تصنيفها إلى ورشات حرفية اكثر منها صناعية، فهي صغيرة الحجم كما تتميز بعدم ثباتها في فرع محدد، وتشتغل موسميا، خاصة تلك التي تعتمد على المنتوجات الفلاحية، كالبرتقال والطماطم ... إن كثرة العدد في هذا الفرع من فروع النشاط، قد أدي إلى حصول كل واحدة منها على جزء صغير من السوق. أما من حيث الآلات، فإن بعض الورشات مجهزة بوسائل إنتاج لا يمكن توسيعها وبالتالي لا يمكن تنويع منتجاتها حتى تصبح تتطابق وأذواق المستهلكين، مما يعطي فكرة على أنها مهددة بالزوال نظرا لضيق السوق بالنسبة لمنتوجاتها وقلة الطلب عليها نظرا لنوعيتها "إن 25% من هذا النوع من المؤسسات التي كانت موجودة في سنة 1969 قد أغلقت أبوابها فيما بين نوفمبر 1971 (**08 نوفمبر 1971 تاريخ صدور القانون الخاص للثورة الزراعية**) وماي 1972".[9]

5- مهما يكن مصدر رأس المال الخاص في الجزائر، ومهما تكن ميادين التراكم، فإن ميدان التراكم الخاص يبقي بدون منازع التجار بالجملة ونصف الجملة، فالرأسمال التجاري هو الذي مول القطاع الخاص الصناعي.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن الإطار أو المحيط الاقتصادي والاجتماعي قد ساعد على خلق هذه الوضعية، فالمؤسسات المالية المملوكة من طرف الدولة لا تتدخل وحتى إن تدخلت في تمويل المشاريع الخاصة، فإن نسبتها ضعيفة مقارنة بمدخرات الخواص المودعة لدى البنوك، وهذا خاصة في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1978. حتى بعد هذه الفترة، فان نسبة تمويل المشاريع الخاصة تبقى ضعيفة بالمقارنة مع ما هو مودع. كمثال عن هذه الوضعية نجد "في سنة 1980 ودائع الخواص لدى البنوك قد وصلت إلى 12.596 مليار دينار جزائري بنسبة فائدة 5% لمدة ثلاثون شهرا، ولكن البنوك لم تمول في نفس السنة المشاريع الصناعية الخاصة إلا بـ 2.627 مليار دينار جزائري".(10)

6- إن الأصل الاجتماعي والمهني لأرباب العمل في الجزائر، وبعد دراسته، قد أعطى لنا فكرة ولو وجيزة عن مشاركتهم المستقبلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. إن هذا الأصل قد جعلهم في موقع متخوف في بداية الاستقلال وعدم المغامرة في النشاطات الصناعية. كما أعطى لنا فكرة عن صعوبة التحول وبسرعة من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي. لقد خلقوا للدولة عراقيل ومتاكل عديدة في توجيههم وتنظيمهم وجعلهم يحترمون القوانين المسيرة لنشاطاتهم.

7- إن الفئة الرابعة، والتي تكونت في إطار التنمية الاقتصادية وفي ظل استراتيجية معتمدة على التصنيع، ونظرا لمواقعها السابقة في عملية تسير المؤسسات الصناعية والإدارية التابعة للقطاع العام، هي في نظرنا الفئة الأكثر تأقلما والأكثر دراية بالواقع، وبالتالي يمكنها التحكم أكثر في تسيير مؤسساتها وفقا للقوانين والنصوص المعمول بها.

الهوامـــــش:

1- A. Nadir : Le mouvement réformiste Algérien et la guerre de libération nationale. Revue d'histoire maghrébine. N°4. 1974, p. 21.

2- مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سمير كرم، مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت 1980، ص. 21.

3- Jean Peneff, Les industriels Algériens: trajectoires sociales et carrières des patrons algériens, édition du CNRS, 1981, p.p. 46-96.
4- A. Nadir : Le mouvement réformiste Algérien et la guerre de libération nationale. Revue d'histoire maghrébine. N°4. 1974, P. 23.
5- Jean Peneff, Les industriels Algériens: trajectoires sociales et carrières des patrons algériens, édition du CNRS, 1981, P. 64.
6- Collections statistiques : Caractéristiques socio économiques des pays du grand Maghreb. O.N.S, N°10, 1988. p. 12.
7- A. Sayad : les trois âges de l'émigration Algérienne, Actes de la recherche en sciences sociales, Alger 15 juin 1977, p. 59.
8- مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سمير كرم، مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت 1980، ص. 132.
9- A.A.R.D.E.S : Etude industrie privée, Alger 1975, Volume 4, p. 58.
10- MAHREZ HADJ SEYD : Quelques aspects de l'évolutions du secteur privé industriel, revue du C.E.N.E.A.P, l'industrie privée en Algérie, N°2, Juin 1985, p 49.